

تحقيق

جورج شاهين

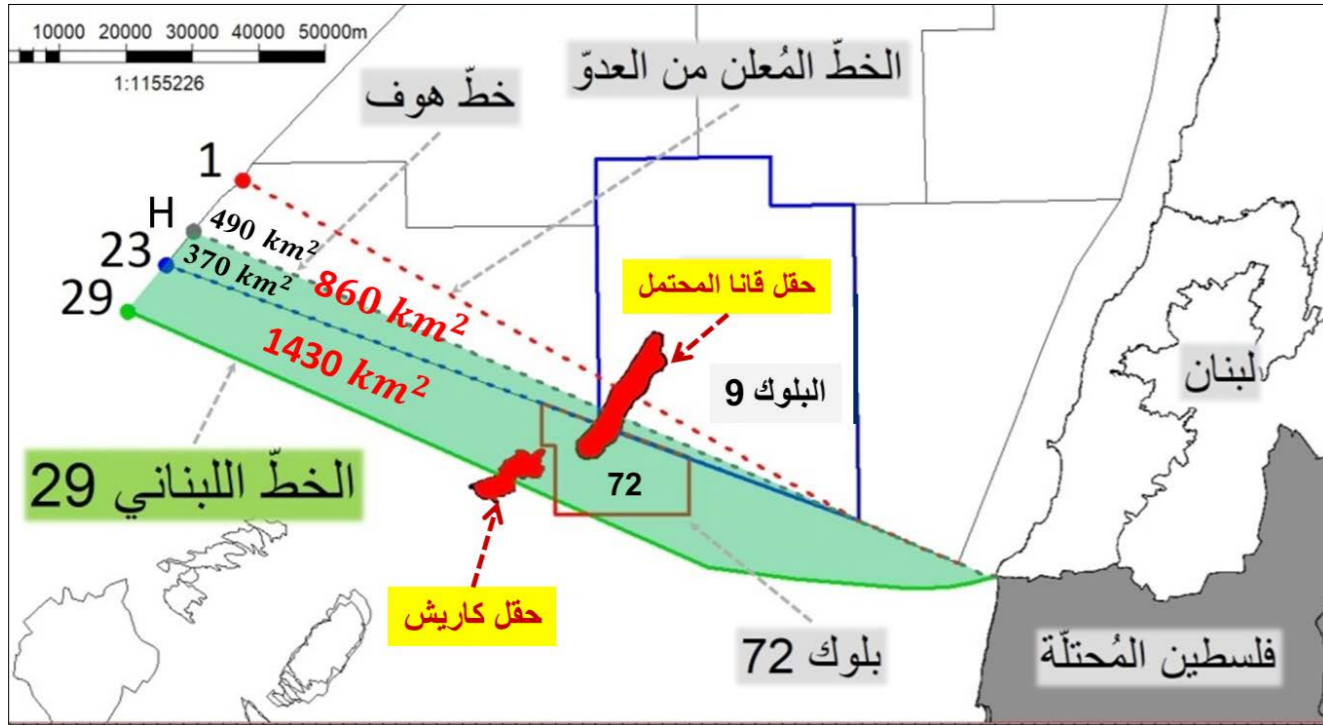
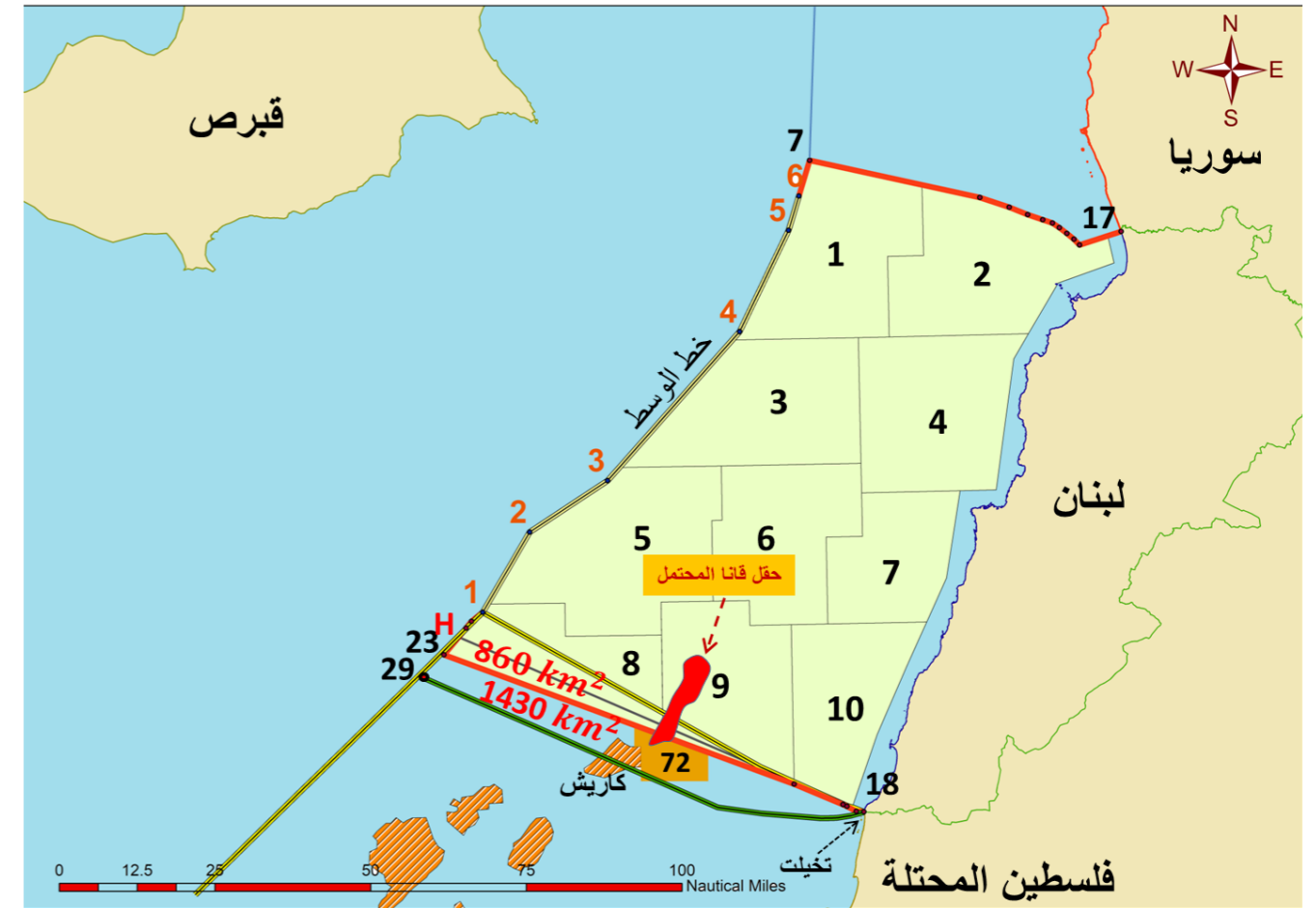
مسيرة المرسوم 6433... من ألفتها إلى يائها
تعديله أسرع الطرق لإعادة العدو إلى المفاوضات

لفترة من الوقت، تقدم ملف تعديل المرسوم 6433 الخاص بإضافة المنطقة البحرية التي تعد من حق لبنان لرفع مساحة المنطقة المتنازع عليها مع العدو الاسرائيلي من 860 كيلومترا مربعا الى 2290 كيلومترا، وهو ما فتح جدلا لم ينته بعد، في وقت تبدو فيه الاستعدادات الاميركية بطيئة لاستئناف المفاوضات غير المباشرة في الناقورة

في المديرية حسان شعبان، تولت المفاوضات لترسيم الحدود وفقا لما يقول به قانون البحار. في 17 كانون الاول 2007 تم التوصل الى اتفاق بينهما تحت عنوان "تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة" بينهما، استنادا الى احكام اتفاق الامم المتحدة لقانون البحار المبرم في 10 كانون الاول 1982. نص الاتفاق على تحديد المنطقة بين الطرفين، وحدد نقاطا معتلمة من الرقم 1 الى الرقم 6، مع امكان تعديل الاحداثيات الجغرافية

انضم لبنان عام 1994 الى اتفاق الامم المتحدة لقانون البحار بموجب القانون رقم 295 الصادر في 22 اذار 1994، وبات عضوا يلتزم ما يقول به لتبادل الحفاظ على حقوقه. في العام 2006 تلقت الحكومة اللبنانية دعوة من الحكومة القبرصية من اجل ترسيم الحدود البحرية بينهما، فشكلت لجنة برئاسة المدير العام للنقل البحري والبري في وزارة الاشغال العامة والنقل عبد الحفيظ قيسي والمهندس

ما هو لافت ان مصير المفاوضات رهن معرفة ما اذا كان السبب في التأخير الحاصل لتسمية رئيس الوفد الاميركي الجديد اليها، او التفاهم مسبقا على مصير خطوط الترسيم بين ما هو مطروح لبنانيا وما يريده العدو منها. الى تلك اللحظة، هذه هي الرواية التوثيقية للمرسوم 6433 وما سبق وتلا صدوره، وما هو مطروح لتعديله لاستعادة حصة لبنان من المنطقة المتنازع عليها.



التقرير البريطاني الذي اسس للخط 29 وكرس النقطة 23.

ما بين العامين 2012 و2013 نال المقدم البحري مازن بصبوس (وهو حاليا العقيد البحري عضو الوفد اللبناني الى المفاوضات غير المباشرة مع اسرائيل في الناقورة) "اجازة ركن" في كلية فؤاد شهاب للقيادة والاركان، وكان موضوع البحث "اشكالية تعيين الحدود البحرية اللبنانية مع العدو الاسرائيلي ومدى تأثيرها على استخراج الثروة النفطية"، التي بينت احقية لبنان بالمنطقة الاضافية، وتلاقت مع نتائج الاستشارة البريطانية توصل الى الخط 29، وقد سلمت الى وزارة الاشغال العامة والنقل حيث حفظت.

في العام 2014 استحدثت قيادة الجيش مصلحة الهيدروغرافيا التي اكدت على درس ملف الحدود البحرية بالمعايير التي اعتمدها المكتب البريطاني بدقة وحرافية، وانتهت في العام 2018 الى النتيجة نفسها قبل ان تعرض على الخبير الدولي في ترسيم الحدود نجيب مسيحي الذي اعطى رأيه القانوني ايجابا. بعدها احيلت دراسة قيادة الجيش المبنية على تقرير "UKHO" ودراسة العقيد بصبوس الى مجلس الوزراء في نهاية العام 2019 في فترة استقالة الحكومة، قبل احوالها مرة ثانية في 9 اذار الماضي. لم ينته الجدل القائم منذ فترة حول امكان البت بالتعديل المقترح على المرسوم 6433، أما مرسوم استثنائي او في جلسة خاصة لمجلس الوزراء. ◀

المودع رسميا لدى الامم المتحدة. في تموز 2011، وبدلا من ان ينطلقا من نقطة رأس الناقورة الى النقطة (23)، اعتمدا نقطة تبعد عشرات الامتار شمال نقطة رأس الناقورة الى النقطة رقم (1)، وادعوا الاتفاق الامين العام للامم المتحدة في 12 تموز 2011، فتبين انها جميعها داخل المياه اللبنانية وتقتض مائة تقدر بحوالي 860 كيلومترا مربعا من الحدود التي اودعها لبنان لديها في 14 تموز 2010.

توازيا مع هذه التطورات، طلب لبنان دعما استشاريا من مكتب المملكة المتحدة الهيدروغرافي البريطاني المعروف بـ "UKHO" المتخصص في ترسيم الحدود، فتوصل الى خط جديد اعتمد الطريقة ذاتها المتبعة بالخط الذي يعرف اليوم بالخط 29.

في العام 2011 ولد المرسوم 6433 في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في 10 تشرين الاول 2011، ونشر في الجريدة الرسمية في 13 تشرين الاول 2011. وقد تجاهل المرسوم مضمون

الاتفاق مع قبرص
سمح بالتعديلات اذا تواضرت
البيانات الاكثر دقة

في ضوء التحديد المستقبلي للمناطق الاخرى مع دول الجوار. كما سمح الاتفاق باجراء تحسينات اضافية في اي وقت، لزيادة دقة توقيع خط المنتصف عند توافر البيانات الاكثر دقة. واذا اضطر اي طرف الى اجراء مفاوضات تهدف الى تحديد منطقتيه مع اي دولة اخرى، عليها ابلاغ الطرف قبل التوصل الى اي اتفاق نهائي. استغلال الموارد الطبيعية بين المنطقتين في حال وقع اي خلاف بينهما، يجب ان يحل بالوسائل الدبلوماسية ضمن مهلة مقبولة والا بالتحكيم. في العام 2008 وضع الاتفاق مع قبرص على طاولة مجلس الوزراء، فاصر رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان على تشكيل لجنة مهمتها "البحث في الاتفاق الموقع بالاحرف الاولى مع قبرص 2007 والتثبت من قانونيته واعطاء رأيها فيه". فتوصلت في 29 نيسان 2009 الى وضع تقرير عينه بموجبه احداثيات الحدود البحرية الشمالية مع سوريا (الخط 7) والجنوبية مع فلسطين المحتلة (الخط 23)، وابلغ لبنان الامم المتحدة في العام 2010 بالاتفاق.

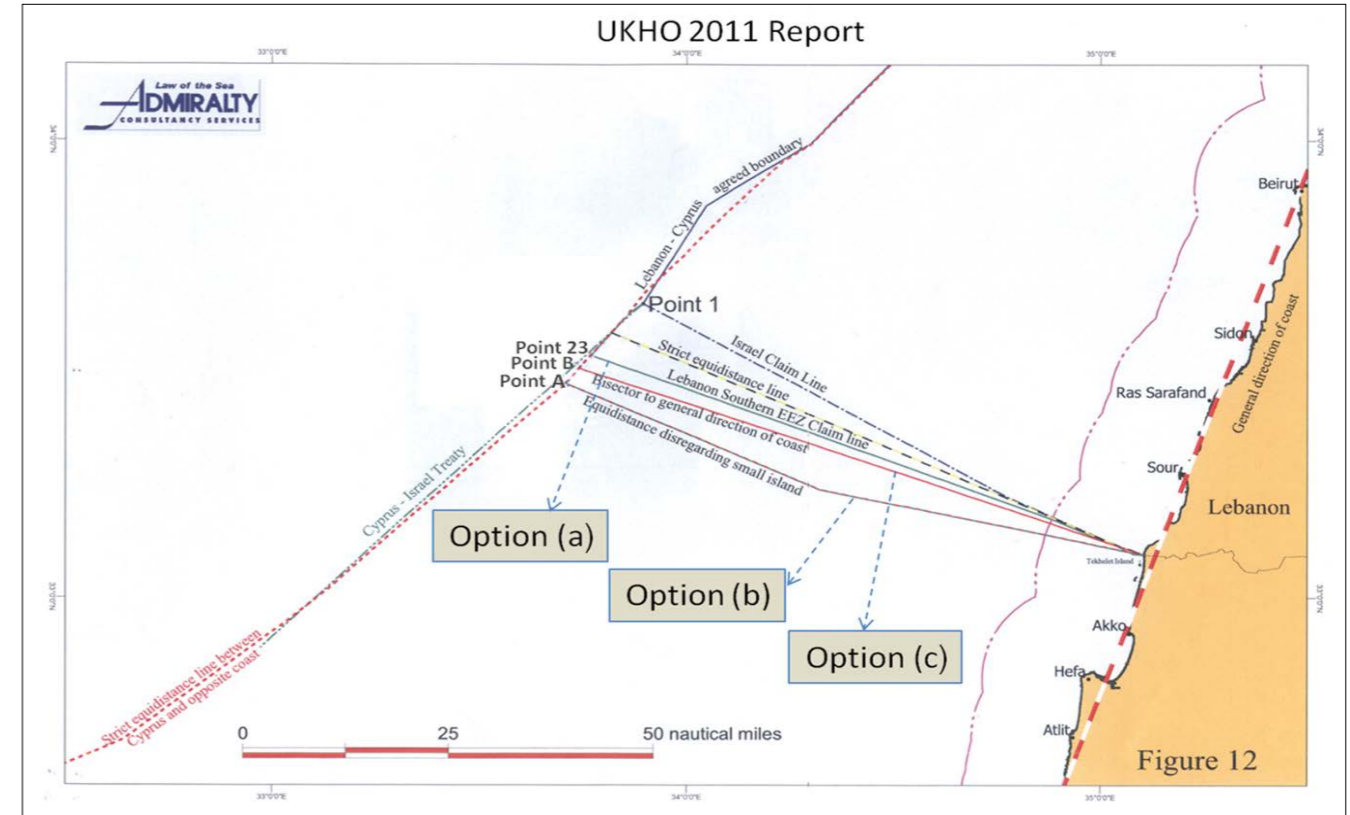
تزامنا مع هذه التطورات، بدأت اسرائيل في نهاية 2010 ترسيم خطها البحري مع قبرص من دون ان تبلغ حكومة الجزيرة لبنان مسبقا بالامر، كما قال الاتفاق الموقع بالاحرف الاولى بينهما. تجاهل الطرفان النقطة 23، وانطلقا من النقطة رقم واحد على الرغم من علمهما بالتعديلات التي طرأت من الجانب اللبناني

صار فيك تدفع بالبطاقة المصرفية بكل مراكز الأمن العام

الآن أصبح بإمكانك تسديد مدفوعاتك في مراكز الأمن العام كافة بواسطة بطاقتك المصرفية الصادرة عن أي مصرف في لبنان والعالم، أكانت فيزا أو ماستركارد. وتهدف هذه الخدمة الجديدة والمميزة الناتجة عن تعاون ما بين بنك لبنان والمهجر والمديرية العامة للأمن العام إلى تحصين الأمن وتطوير الإدارة.



بنك لبنان
والمهجر
ش.م.ل
راحة البال



وتوسيع المنطقة التي سيستعيدها لبنان من مساحة 860 كيلومترا مربعا الى 2290 كيلومترا. وستضطر اسرائيل الى وقف العمل في حقل كاريش، مخافة ان تقع الشركة التي تتولى الحفر في نزاع قانوني لمجرد دخولها منطقة متنازع عليها. كما سيؤدي تعديل المرسوم الى وقف التلزم في البلوك الاسرائيلي 72 المحاذي للخط 23، ويمنعها من مس حقل قانا الذي يقع جزء منه جنوب الخط 23. في حال العكس، ستقلب الصورة رأسا على عقب.

عليه، لا يبدو ان في الافق حلا نهائيا. فتوقيع وزير الاشغال على المرسوم ربطه لوحده وخلافا لبقية الوزراء بعقد جلسة لمجلس الوزراء. لا حل سوى بسحب شرط وزير الاشغال ليصدر المرسوم معدلا بصورة استثنائية اسوة بعشرات المراسيم التي صدرت منذ استقالة الحكومة الحالية، على ان يرفع فوراً الى الامم المتحدة لتفتح صفحة جديدة في المفاوضات. علما ان رسالة ترفع من اليوم الى الامم تحمل المسؤولية لكل شركة تعمل شمال الخط 29 يمكن ان تفي بالغرض. فهي لا تتعاطى بكيفية اتخاذ القرارات في الدول، وتهتم بمضمون المراسلة التي تصلها، ويمكن ان تكون من بعثة لبنان لديها اذا وجد القرار السياسي الموحد.

لإعادة البحث بالمنطقة المتنازع عليها وفق الخط الذي حصرتها بمنطقة 860 كيلومترا مربعا بدلا من 2290 كيلومترا، والعودة الى ما عرف بخط هوف، وهو خط رفضه لبنان في العام 2012. عندما طرح الجانب الاميركي الاستعانة بفريق من الخبراء الدوليين للبت بالخلاف، اشترط الجانب اللبناني ان يكون النقاش معهم مبنيا على القانون الدولي، ومن ضمن مهلة محددة لا تتجاوز المهلة التي حددتها اسرائيل للبدء بالانتاج في حزيران المقبل من حقل كاريش الذي شطب الخط 29 جزءا منه لصالح لبنان. يسود الاعتقاد ان اسرع الطرق لاستئناف المفاوضات تكمن في تعديل المرسوم 6433، وبت الخط 29 وتسجيله في الامم المتحدة لتتوقف الاعمال في حقل كاريش، فيعود الوفد الاسرائيلي اليها. الى ذلك، فان التعديل المقترح يعزز موقع لبنان التفاوضي، ويقدم دفعا قويا لشركة توتال للبدء بالحفر الاستكشافي في البلوك رقم 9 بعد اكتشاف حقل قانا وهو الاكبر بين نظرائه في المنطقة.

اذا قال احد عكس هذه النظرية، ما عليه سوى انتظار نتائج تسجيل الاحداثيات الجديدة في الامم المتحدة لتتوسع المنطقة المتنازع عليها بين النقطتين 1 و29 بموجب القانون الدولي،

كانت المفاوضات غير المباشرة مع اسرائيل قد استؤنفت بناء على توجيهات رئيس الجمهورية وقيادة الجيش، اعتمادا على الخط 29 ووفقا لمقتضيات الترسيم المعتمدة والقانون الدولي، في مقر اليونيفيل في الناقورة، بعد الاعلان عن اتفاق الاطار في الاول من تشرين الاول 2020 بإدارة وفد اميركي تعهد مساعدة الطرفين كوسيط ومسهل للمفاوضات يرأسه السفير المتقاعد جون دوروشيه، وتمثل لبنان بوفد عسكري يرأسه العميد بسام ياسين ويضم العقيد البحري مازن بصوص وعضو هيئة ادارة قطاع الطاقة وسام شباط والخبير الدولي نجيب مسيحي. عقدت اربع جلسات عمل، قبل ان يجتمعا الجانب الاميركي في 2 كانون الاول الماضي، تاريخ انعقاد الجلسة الخامسة التي لم تعقد بعد.

استطاع المفاوضات اللبنانية ان يثبت في هذه المفاوضات احقية لبنان بالمنطقة الاضافية التي يحدها الخط 29، لكن الجانب الاسرائيلي رفض البحث فيها في الاجتماعات الثلاثة الاخيرة التي عقدت في 27 و28 تشرين الاول و11 تشرين الثاني الماضي، على اساس ان ما طرح كان مفاجئا، لكنهم كانوا على علم بالخط الجديد منذ بداية العام 2020، وذلك في محاولة التفاف مفضوحة